

مداخلة السيد عمر أبو عيش، نائب مساعد وزير الخارجية للتعاون الدولي للتنمية، وزارة

الخارجية، جمهورية مصر العربية

=====

١. المقترح المقدم من الأسكوا بشأن أهداف التنمية المستدامة التي تغطي الأولويات الإقليمية العربية يعد من حيث المبدأ أساس جيدا للبناء عليه. ومع ذلك فعند الحديث عن أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥ يجب أن نأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

- وجود مساران أساسيان للأجندة التنموية المستقبلية : الأول - يتعلق بما تضمنه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أجندة التنمية بناء على توصيات مجموعة العمل رفيعة المستوى، والذي تم رفعه للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضى. أما المسار الثانى فهو المسار المنبثق عن وثيقة ريو+٢٠ والخاص ببلورة أهداف للتنمية المستدامة.
- أن جانبا كبيرا من هذين المسارين يتسم بالتطابق الأمر الذى يدفعنا الى ضرورة النظر فى إدماجهما معا وبلورة أهداف تنموية حقيقية تعكس ذلك وبما يتسق والأولويات العربية.
- ألا يقتصر عمل المجموعة العربية على بلورة الأهداف والغايات فقط، وإنما أيضا المؤشرات التنفيذية التى يسهل معها قياس التقدم المحرز فى تنفيذ هذه الأهداف على الصعيد الوطنى كما وكيفا، والتى تعين أيضا الأجهزة الوطنية المعنية على فهم طبيعة الأجندة التنموية و تمكينها من اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة فى مراحل التنفيذ المختلفة.

٢. ضرورة ان يكون الهدف الاستراتيجى لأجندة التنمية هو التحول من معادلة المانح/المتلقى التى سادت أثناء تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية الى خلق مناخ دولى موات للتنمية وداعم لها من خلال جعل النظام التجارى العالمى أكثر عدالة، ومعالجة الموضوعات التنظيمية الخاصة بالحوكمة الاقتصادية العالمية وزيادة صوت ومشاركة الدول النامية فيها، وإصلاح النظام الاقتصادى والمالى العالمى، وحل مشكلة الديون، ونقل التكنولوجيا وإعادة الأموال المهربة الى موطنها الأصلى.

٣. أن يتم خلق ارتباط موضوعي وتداخل متعدد الأبعاد بين الأهداف إجمالاً، وأن يأتي ترتيب الأولويات التي تعكسها بشكل منطقي من خلال تجميع الموضوعات الاجتماعية أولاً ثم الاقتصادية ثم البيئية، وعلى أن تتسم الأهداف بالطموح والتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاث فضلاً عن الطابع العالمي الذي يجعلها قابلة لتطبيق في كافة مناطق العالم مع اختلاف أهدافها وأولوياتها.

#### ٤. الحوكمة

تعتبر فكرة الحوكمة - على الرغم من وجاهتها ومنطقيتها - أحد النقاط الخلافية بشأن أهداف التنمية الإنمائية. ويعزى البعض إخفاق عملية التنمية بالعالم العربي، واستمرار معادلة الفقر-البطالة-انخفاض معدلات النمو إلى غياب الحكم الرشيد، وأنه على الرغم من أن الدول الثلاث (تونس، مصر، سوريا) التي سجلت أعلى مؤشرات تحقيق أهداف الألفية هي التي اندلعت بها ثورات، الأمر الذي يعكس قصور أهداف الألفية عن قياس النمو الشامل والمستدام. وعلى الرغم من ذلك، وكما ذكرت بالأمس، فإنه لا يوجد خلاف بشأن ما تتسم به الحوكمة الرشيدة من أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة، غير أنه يوجد تباين في وجهات النظر بشأن سبل تناول هذا الموضوع. وبناء عليه، فإن الحوكمة من وجهة نظري يجب أن تناولها بشكل متوازن على الصعيدين الداخلي والدولي في آن واحد، وأن يتم التركيز على أنشطة التعاون الدولي وليس الإجراءات الوطنية وبغية تفضيل تسييس أجندة التنمية وإضعاف مكوناتها التنموية الاقتصادية/الاجتماعية بتغليب اعتبارات السياسية عليه.

#### ٥. الأمن والسلم

ينطبق الأمر ذاته على الهدف الخاص بضمان استقرار المجتمعات وكفاءة المؤسسات، وإن كان يشمل ضرورة إنهاء الاحتلال، فإنه يركز بشكل واضح على الحقوق السياسية الخاصة بالتظاهر، والتجمع، والتعبير، وسيادة القانون، واستقلال القضاء. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه فضلاً عن أن هذا الموضوع لا يزال محل جدل ولم يتم التوافق حوله بعد، فإن غالبية الدول النامية، خاصة الكبرى، ترفض إدراج مثل تلك الموضوعات في أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أهميتها وارتباطها بموضوعات التنمية. ومن ثم يتم النظر إلى أن تراجع الأمن والاستقرار هو نتيجة وليس سبباً لتراجع التنمية. فانتشار مظاهر العنف ومن

بينها الإرهاب فى الدول الفقيرة والأقل فقرا، ارتبط بانتشار الفقر بين ربوعها وبسبب عدم تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن ثم فإن التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الدول كفيل بخلق مناخ موات يحول دون انتشار أسباب العنف وعدم الأمان

### لماذا يتم التركيز على هاتين النقطتين:

٦. مع بدء مرحلة جديدة فى مهمة مجموعة العمل المعنية بوضع أهداف التنمية المستدامة، وذلك عند وضع التقرير الخاص باقتراح هذه الأهداف، ظهر التباين فى المواقف بين الدول النامية والمتقدمة بشكل واضح. فقد تضمنت مداخلات مجموعة ٧٧ والصين، والدول النامية مبدأ المسئوليات المشتركة مع تباين الأعباء CBDR، فيما يتعلق بكل من وضع وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعلى وسائل التنفيذ مع ربطها بكل هدف من الأهداف، وتوفير مناخ دولي موات للتنمية، مع ضروره وضع هدف بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، تلتزم بمقتضاه الدول المتقدمة بتغيير أنماط الاستهلاك الكثيف غير المستدام فى مجتمعاتها. وأكدت الدول النامية على أهمية التركيز على الأمن الغذائى، والإنتاج الزراعى، والتصحر، والهجرة، والكوارث. وأكدت أيضا على ان تناول موضوعات الديمقراطية والحوكمة وسيادة القانون والمجتمعات الآمنة يمكن أن يتم كعوامل مساعدة enablers للتنمية، وعدم وضع أهداف حولها.

٧. فى المقابل، أكدت الدول المتقدمة على أهمية استناد أهداف التنمية المستدامة إلى مدخل حقوقي rights-based approach مع التركيز على المساواة النوعية وتمكين المرأة، وكذلك مجالات الديمقراطية والحوكمة وسيادة القانون والمجتمعات الآمنة التي تنعم بالسلام. أضافت أن الاستدامة البيئية يجب أن تنعكس فى كافة الأهداف والأهداف الفرعية، وأنه يتعين التركيز على تعبئة الموارد المحلية وتحفيز القطاع الخاص. كما أكدت على أهمية إدراج موضوعات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتوجهات الجنسية، حتى لو كانت محل اعتراض، وأن يترك مصيرها النهائي لما ستسفر عنه المناقشات. كما رفضت تخصيص هدف مستقل بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام بدعوى وجود محافل اخرى تتناول هذا الموضوع.